الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

ICCD/COP(8)/L.31
14 September 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف

الدورة الثامنة
مدريد، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

البند ١٧ من جدول الأعمال
الجز الخاص من الدورة: جلسات الحوار التفاعلي

الجزء الخاص من الدورة: جلسات الحوار التفاعلي

مشروع مقرر مقدم من رئيسة مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة

إن مؤتمر الأطراف،

وقد نظر في إعلان مدريد بشأن تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

١- *يرحب* بنص الإعلان المرفق بهذا المقرر؛

٢- *يقرر* أن يرفق الإعلان أيضاً بتقرير مؤتمر الأطراف عن أعمال دورته الثامنة.

مرفق

إعلان مدريد

١- إن التصـــحر والجفاف يؤثران بزهاء ٧٠ في المائة من الأراضي الجافة، أي ما يعادل ربع مساحة الأرض وحوالي سدس سكان العالم. وهما يلحقان ضرراً كبيراً بالأوضاع المعيشية للإنسان وبمصادر رزقه، وبالموارد الطبيعية كذلك، مع ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية خطيرة وخسائر اقتصادية، بما في ذلك الهجرات الاضطرارية. وعلى نحو ما يحدث عادةً في هذه الحالات، فإن أشد فئات السكان فقراً وأكثرها ضعفاً هي الأكثر عرضةً لما يترتب على هاتين الظاهرتين من مخاطـــر. وإن ضمان الحقوق الأساسية لهذه الفئات – الحق في الماء والحق في الغذاء – يقتضي التطبيق التام لأحكام اتفاقية الأمـــم المـــتحدة لمكافحة التصحر. وعلاوة على ذلك، فلا بد من اعتبار التصحر مشكلة عالمية تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في البشرية جمعاء.

٢- إن مسألة "التصحر والتكيف مع تغير المناخ" كانت الموضوع الرئيسي الذي حظي باهتمام الجزء الوزاري المنعقد في مدريـــد أثناء الدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وقد أُقر بأن الأوضاع المعيشية لملايين المتضررين جراء التصحر تتأثر تأثراً شديداً بالتغيرات والتبدلات المناخية. وتمثل الأراضي الجافة التخوم الأخيرة التي لا بد عندها من كسب معركة إدارة الأراضي والمياه إدارة مستدامة.

٣- وفي ظل نماذج تغير المناخ الآخذة في التطور، ما زال يتعين على المجتمع الحديث أن يثبت بشكل مقنع أن بإمكانه أن يســـتغل بذكـــاء ما لديه من مزايا مقارنة بغيره من الحضارات السالفة التي بادت بسبب ندرة الموارد الطبيعية. فلدينا الوسائل اللازمة من علم وتكنولوجيا. وإن ١٩١ دولة، باعتمادها اتفاقية مكافحة التصحر، قد أكدت أيضاً عزمها على التعاون المتعدد الأطراف والتضامني في هذا الشأن.

٤- إن الـــتوجه الاستراتيجي للاتفاقية، الذي تَرَسَّخ في مدريد، يؤكد مجدداً التزامنا السياسي المشترك بعملية وضع أحكام الاتفاقية موضع التنفيذ، وسيقدم رداً أكثر تحديداً على هذه المسألة. وإن بوسعنا الوفاء بالتزاماتنا، وعلينا أن نفعل ذلك. والمطلوب هو إرادة سياسية أكبر.

٥- إن تقيـــيم النظام الإيكولوجي في الألفية قد أكد أن إدراك نطاق التصحر واتجاهاته وأوجه الترابط بين التصحر وتغير المناخ، فضلاً عن أوجه الترابط بين الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية، أمور تستلزم تفهماً أفضل. وينبغي للهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية أن توحد جهودها تحقيقاً لهذه الغاية.

٦- إن الإدارة المتكاملة للأراضي الجافة ينبغي أن تفضي إلى مبادرات لإيجاد أوضاع معيشية بديلة في المناطق المعرضة للجفاف والتصحر، وإلى وضع برامج زراعية مستدامة لجني الغلال وتربية المواشي على نحو مدر للدخل وبما يكفل الحق في الأمن الغذائي. وإن استئناف تقديم الدعم من خلال برامج العمل من شأنه توسيع نطاق عملية الأخذ بالممارسات الفضلى الـــتي تســـتهدف حماية كل من هم عرضة للتصحر والجفاف وكل ما هي عرضة لهما من نظم إيكولوجية. ومن الأهمية بمكان في هذا الشأن تعبئة ما يكفي وما يمكن التنبؤ به من موارد تحقيقاً لهذه الغاية، عن طريق تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من جهة وبين الشمال والجنوب من الجهة الأخرى.

٧- وبغية تحقيق نتائج مرضية في هذا الشأن، لا بد من مراعاة العناصر التالية:

(أ) وضع أهداف محددة في إطار عملية الاتفاقية، وذلك باعتماد وتنفيذ استراتيجية لفترة عشرة سنوات لمكافحة التصحر والجفاف، بهدف المبادرة إلى وضع خطة تشغيلية، وبوجه خاص، مؤشرات لتقييم ما يحرز من تقدم في هذا الشأن.

(ب) ينبغي للجنة العلم والتكنولوجيا أن تبادر إلى اقتراح هدف فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة ببواليع تصريف الكربون وزيادة إنتاجية الأرض، وإلى وضعه موضع التنفيذ في جميع الأراضي الجافة. وينبغي كذلك اقتراح هدف فيما يتعلق بأنشطة التحريج وإعادة التحريج الفعالة في الأراضي الجافة في جميع أنحاء العالم أثناء فترة العشر سنوات.

(ج) النظر في ما يترتب على التصحر من تكاليف اجتماعية واقتصادية، وبخاصة تكاليف عدم التصدي لتردي التربة، بغية زيادة التوعية بهذه الظاهرة وزيادة الدعم المقدم للمناطق المتضررة زيادة وافية.

(د) تعزيز الروابط من خلال زيادة التعاون فيما بين اتفاقيات ريو الثلاث، والاستغلال الأمثل للصكوك الحالية.

(هـ) تعزيز الروابط العلمية والتكنولوجية عن طريق العمل المشترك في مجالات التعرض لتغير المناخ، وتردي الأراضي، وبواليع تصريف الكربون.

(و) تعزيز الروابط المؤسساتية والبرنامجية تيسيراً لإمكانية حصول أطراف الاتفاقية على ما يلزمها من موارد بشرية ومالية لتفعيل جهودها الوطنية وتدعيمها.

(ز) التشجيع على مشاركة المنظمات غير الوطنية وغيرها من فعاليات المجتمع المدني مشاركة فعالة في عمليات الاتفاقية.

٨- وأخيراً، فإن اعتماد الإطار الاستراتيجي للاتفاقية عشية انعقاد الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، التي ستتناول مواضيع أفريقيا والزراعة والتنمية الريفية وتردي التربة والتصحر والجفاف، يتيح لنا فرصة لا يستهان بها لأن نكرس جهودنا مجدداً للمجالات الريفية التي ينبغي الجمع فيها بين التدابير الوقائية والتأهيلية من جهة، وبين ضمان الحقوق الأساسية للسكان المتضررين من تدهور التربة ومن التصحر والجفاف من الجهة الأخرى. ونرحب في هذا الصدد بإقامة روابط وشراكات طوعية هدفها توسيع نطاق التعاون القائم حالياً بين الفعاليات الرئيسية وتكون موجهة صوب تضافر الجهود في سبيل تقديم المساعدة للبلدان المتضررة بتدهور التربة والتصحر والجفاف.

- - - - -